سوريا ترتفع وتيرة المناوشات على أطراف مناطق سيطرة «داعش» في وادي اليرموك، فيما يستعد الجنوب للانتهاء من عملية ترحيل المسلحين الرافضين للمصالحة، تمهيداً لاختتام ملف التسويات

«تسويات» الجنوب في أواخرها

تصعيد ضد «داعش» في وادي اليرموك

مع تصاعد العمليات العسكرية على خطوط التماس بين الجيش السوري وتنظيم «داعش» في منطقة وادي اليرموك، تُستكمل سريعاً عملية ترحيل المسلحين والمدنيين الرافضين لاتفاقات «التسوية» من ريفي درعا والقنيطرة نحو الشمال. واقتصر مشهد الجنوب خلال اليومين الماضيين على خروج عشرات الحافلات من بلدات الريفين، استعداداً لدخول القوات الحكومية وبدء مرحلة «التسوية» وفق الاتفاقات الموقعة.

وحتى مساء أمس، كان يجري إعداد الدفعة الثالثة من الحافلات للتحرك نحو الشمال، بعدما عبرت خلال النهار 20 حافلة إلى نقطة التفتيش التابعة للجيش، كخطوة أخيرة لانطلاقها نحو الشمال. وجاء ذلك بعد خروج 48 حافلة أول من أمس، من المعبر نفسه، و20 حافلة تقل مسلحين ومدنيين من مدينة نوى. وتعرضت الحافلات التي خرجت من القنيطرة ودرعا أمس، لتأخير في محافظة حمص، بعد إيقافها لساعات من قبل مجموعات رديفة للجيش، طالبت بحل ملف المختطفين من بلدات اشتبرق وكفريا والفوعة، الذين فقدوا خلال تفجير منطقة الراشدين قرب حلب، الذي استهدف نقطة تجمع الحافلات. وبعد ساعات على الإيقاف، تدخل الجانب الروسي، وتعهد بالعمل على حل الملف بعد أن تسلّم قائمة بأسماء المختطفين، لتكمل القافلتان طريقهما نحو ريف حماة الشمالي.

وكان لافتاً أمس، دخول عدد من الحافلات إلى بلدة محجة في ريف درعا الشمالي، التي تشهد هدنة منذ مدة طويلة، لإخراج أقل من 200 مسلح نحو الشمال، على أن تدخل القوات الحكومية، وتجري عملية «مصالحة» على غرار باقي البلدات. وبالتوازي، وبعد أن انتهى إخراج رافضي المصالحة في بلدة نوى، ستبدأ عملية تسوية ملف المسلحين الباقين هناك، لتدخل القوات الأمنية إلى داخل البلدة تمهيداً لعودة باقي المؤسسات الحكومية، على أن يحارب هؤلاء المسلحون مع قوات الجيش ضد تنظيم «داعش» في وادي اليرموك، حيث بدأت المعارك فعلياً على عدد من المحاور. إذ تشهد نقاط جلين والشيخ سعد وأطراف نوى، اشتباكات عنيفة مع تنظيم «داعش». وشهد محيط تلي الجابية والجموع، اشتباكات عنيفة أمس، بالتوازي مع قصف كثيف، جوي ومدفعي وصاروخي، استهدف نقاط التنظيم في تل الجموع وتسيل والشجرة، وعدد من بلدات وادي اليرموك. وسيساعد إحكام الجيش سيطرته على تل الجابية، في تعزيز العملية العسكرية ضد «داعش»، لكونه يمتلك موقعاً مهماً قرب تل الجموع، أحصن النقاط العسكرية التي يسيطر عليه التنظيم. ومن المتوقع، بالتوازي مع انتهاء الوجود العسكري للمسلحين في القنيطرة بشكل كامل قريباً، أن يوسع الجيش من عملياته العسكرية في وادي اليرموك، لتأمين كامل الحدود مع الجولان المحتل.

> استهدف طيران العدو موقعاً لمعامل الدفاع في غربي حماة

وفي موازاة تلك التطورات، وبينما سهّل الجانب الإسرائيلي خروج مئات من عناصر «الخوذات البيضاء» إلى الأردن، شنّ سلاح الجو الإسرائيلي عدواناً جديداً استهدف إحدى النقاط العسكرية في ريف حماة الغربي. الغارات التي كانت على خلاف سابقاتها، خارج ساعات الليل، شنت عبر الأجواء اللبنانية، عقب غروب الشمس بوقت قصير، بعد نهار لم تفارق فيه طائرات العدو سماء لبنان. واستهدفت الصواريخ التي أطلقتها طائرات العدو موقعاً يضم مركزاً لمعامل الدفاع وللبحوث العلمية، قرب بلدتي الزاوي ودير ماما، شمال مصياف. ووفق المعلومات المتوافرة من مصادر محلية، فإن عدداً من الصواريخ أطلقت نحو الهدف، وأصاب 6 منها الموقع، وسقط عدد آخر في أراض زراعية. وأظهر تسجيل مصور من منطقة قريبة اعتراض أحد صواريخ الدفاع الجوي لواحد من الصواريخ الإسرائيلية، من دون أن يعرف عدد الصواريخ التي اعترَضت بالمجمل. وأشارت المعلومات إلى أن القصف سبّب سقوط جرحى من العاملين في مركز معامل الدفاع وأضراراً مادية.

(الأخبار)

جندي سوري فوق تل الجابية خلال العمليات في محيطه أمس (أ ف ب)

نشاط روسي في ملف «عودة اللاجئين»

تعمل موسكو بنشاط على دفع مبادرتها الخاصة بإعادة اللاجئين إلى سوريا، مع الدول المعنية بهذا الملف. وبعد اتصال أول من أمس، جمع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بنظيره الأميركي مايك بومبيو، وتناول الملف السوري، بحث لافروف مع نظيره الأردني أيمن الصفدي، في اتصال هاتفي، موضوع عودة اللاجئين و«الأفكار الروسية المطروحة» في هذا الصدد. كذلك تم بحث «المستجدات في سوريا والجهود المبذولة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية يحفظ وحدة سوريا واستقرارها ويقبل به الشعب السوري». وأكد الوزير الروسي أهمية تقديم مساعدة لسوريا في إعادة إعمار البلاد بعد انتهاء الأزمة فيها. وجاء ذلك بعد الكشف عن بدء تعاون روسي ـ فرنسي لنقل مساعدات إنسانية إلى سوريا.

اليمن

غريفيث يتسلّم ردود حكومة هادي: لا تقدّم قبل حسم موقف «التحالف»

في انتظار ما ستسفر عنها عملية إعادة الحسابات التي يجريها «التحالف» بشأن معركة الحديدة، يمضي المبعوث الأممي الوقت في محاولته إرساء أرضية «إنسانية» لجولة مشاورات جديدة. ورغم بعض المؤشرات الإيجابية التي تتسم بها تحركاته الأخيرة، إلا أن «أنصار الله» تؤكد أنه «لم يقدم شيئاً ملموساً إلى الآن»

بعد مرور أكثر من أسبوع على وصوله إلى الرياض، تكلّفَ من الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، برئاسة اللجنة الخاصة لدراسة مبادرة المبعوث الأممي، مارتن غريفيث، بشأن مدينة الحديدة، سلّم رئيس حكومة هادي، أحمد عبيد بن دغر، مندوب المنظمة الدولية ردّ «الشرعية» بهذا الشأن. ولئن بدا لافتاً أن ما نُشر رسمياً بخصوص لقاء بن دغر ـ غريفيث لم يكرّر اللازمة المعتادة عن ضرورة «انسحاب الحوثيين من مدينة الحديدة وموانئها» بل تضمّن التذكير بأطر عامة، إلا أن ذلك قد لا يعني شيئاً في ظل التشاؤم الذي أبدته حركة «أنصار الله» بجهود المبعوث الأممي، وخشيتها من أن ينزلق إلى ما توزّع فيه سلفه من «توقف عند جزئية الحديدة لأكثر من عام ونصف عام».

واجتمع غريفيث، أمس، في الرياض، برئيس حكومة هادي الذي «سلّمه ردود الحكومة اليمنية بشأن مقترحاته المتعلقة بالوضع في مدينة الحديدة» بحسب ما أفادت به وكالة «سبأ» التابعة لـ«الشرعية». ونقلت الوكالة عن بن دغر تشديده على ضرورة «التزام الميليشيا الحوثية الانسحاب الكامل من العاصمة صنعاء والمدن، وتسليم السلاح للدولة، وعودة السلطة الشرعية». كذلك نقلت عنه دعوته إلى «إبداء حسن النية قبل بدء أي مشاورات قادمة، وذلك من خلال إطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية». هذا الموقفان، اللذان يُعدّان الأبرز والأهم من بين ما سُجّل خلال اللقاء، يمكن اعتبارهما منطويين على مؤشرات إيجابية لسببين: أولهما أنهما لم يأتيا على ذكر الانسحاب من مدينة الحديدة، بل استرجعا بعضاً من البنود الأمنية في جدول الأعمال التفاوضي، التي لا يزال الخلاف قائماً حول أسبقيتها على الخطوات السياسية أو العكس. وثانيهما أنهما تطرقا إلى طبيعة الإجراءات العملية الواجب اتخاذها قبل الجلوس إلى طاولة الحوار (والتي تطالب «أنصار الله» من جهتها بما يماثلها)، الأمر الذي يتسق مع ما كان قد أعلنه المبعوث الأممي في العاشر من الشهر الجاري (عقب زيارته عدن) من أولوية «التركيز على الجوانب الإنسانية».

> باتت «الشرعية» تتوجّس من الانفتاح الأممي والأوروبي على «أنصار الله»

على أن هذه البوادر التي يمكن استشفافها من مواقف رئيس حكومة هادي قد لا تعدو كونها إشارات إلى مساعٍ تبذلها «الشرعية» لاستدراك وضعها لدى الوسيط الأممي، في ظل توجّسها من انفتاح المنظمة الدولية ومعها عدد من الدول الأوروبية على «أنصار الله». في هذا الإطار، تتحدث مصادر مقربة من «الشرعية» عن مخاوف من أن يؤدي الهجوم المتواصل على الأمم المتحدة ومبعوثها، الذي كانت آخر تجلياته مقالاً نُشر في صحيفة رسمية وصف غريفيث بأنه «الوجه الأقبح في المؤسسة الدولية»، إلى تغذية التوتر القائم أصلاً بين الجانبين، وفي المقابل تعزيز التواصل مع «أنصار الله». ورغم ما تحمله هواجس «الشرعية» ومحاولتها معالجة الأزمة (التي لعب - بحسب المصادر نفسها - «التوجه العدائي» لوزير خارجية حكومة هادي الجديد، خالد اليماني، دوراً في تأجيجها) من دلالة، إلا أن ذلك يظل لعباً في الوقت الضائع في انتظار ما ستسفر عنه الجهود الاستطلاعية التي تبذلها الإمارات بوصفها قائدة معركة الحديدة، وما ستدفع إليه من تهدئة أو تصعيد. وربما يتبيّن مآل التحركات الإماراتية، ومعه نتيجة جردة الحسابات السعودية، تبقى المراوحة مسيطرة على المسار السياسي.

مراوحة يملأ «التحالف» الفراغ الناجم عنها بالحديث المكرّر عن «عمليات محسوبة»، وفسح في المجال أمام الجهود الأممية. وتمثلت آخر فصول ذلك الحديث في ما صرّح به، أمس، وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، حيث قال: «(إننا) ننتظر جهود المبعوث الأممي نحو تحقيق انسحاب حوثي من الحديدة... ودون ذلك فإن تحرير الحديدة قادم»، مُجدداً تبريره الجمود المسيطر على العمليات بأن «الميليشيات تتمترس في وسط سكاني»، وبأن «التحالف كان أكثر فطنة في مراعاته للجوانب الإنسانية والمدنية»، وهو تبرير تجد فيه «أنصار الله» سبيلاً للتغطية على «الفشل الواسع، وافتقاد الرؤية العسكرية والسياسية» على حد تعبير الناطق باسم الحركة، محمد عبد السلام، تماماً مثلما ترى في محاولة «التحالف» تعليق الإخفاق والعمل الجاري على التخلص منه على شماعة الجهود الأممية «هروباً إلى الأمام، لأن العدوان يعتقد أن أي وقف للحرب حالياً يُعدّ هزيمة مكتملة الأركان». انطلاقاً من ذلك، أكد عبد السلام، في مقابلة صحافية نُشرت أمس، أن «توجّه العدوان هو الاستمرار في العدوان والحصار»، وأنه «لا يوجد حالياً أي حديث جدي عن أي جولة من المشاورات». وأشار إلى أن المبعوث الأممي الجديد «لم يستطع أن يقدم شيئاً ملموساً حتى اللحظة منذ تعيينه»، موضحاً أن «جهوده اصطدمت بتعنت دول التحالف»، مشدداً على ضرورة أن يدرك غريفيث أن «الحلول الجزئية لا يمكن أن تمثل أي نقطة تحول في الاتجاه السياسي».

ولفت إلى «(أننا) نلتقي بعشرات السفراء ومندوبي الدول»، معتبراً أن «الموقف الوطني أصبح له حضوره وكلمته لدى كل الأطراف الدولية من خلال تواصل شبه يومي».

تواصل تمثّلت أحدث حلقاته أمس في لقاء جمع في صنعاء السفير الفرنسي لدى اليمن، كريستيان تيستو، برئيس المجلس السياسي الأعلى، مهدي المشاط، الذي سلّمه رسالة إلى رئيس بلاده، إيمانويل ماكرون. وأمل المشاط، خلال اللقاء، أن «تراجع الحكومة الفرنسية حساباتها»، وأن «تضطلع بدور في إحلال السلام»، مبدياً «الجاهزية لتسهيل أي مساعٍ فرنسية من شأنها دعم المسار السياسي». وقال تيستو، من جهته، إن «فرنسا تتأذى من الحرب لإن إحدى عواقبها توسع نفوذ القاعدة وداعش»، مضيفاً: «(إننا) أخبرنا السعوديين والإماراتيين بأن الحديدة خط أحمر».

(الأخبار)

جذدت الإمارات تبريرها جمود معركة الحديدة بـ«مراعاة التحالف الجوانب الإنسانية» (أ ف ب)

تحليل إخباري

إسرائيل تكتشف عقم تهديداتها: نحو جولة لاحقة

علي حيدر

للوهلة الاولى، أظهرت إسرائيل ليلة السبت كما لو أنّها عثرت على المفتاح الذي يخرجها من الدائرة المغلقة في مقابل قطاع غزة. شنّت عشرات الهجمات داخل القطاع في أعقاب مقتل جندي صهيوني نتيجة عملية قنص نفذها مقاومون بالقرب من السياج. أوحت إسرائيل في حينه كما لو أنها اتخذت قراراً بشن هجوم متدحرج ضد فصائل المقاومة، خاصة أن تهديدات قادتها نافست أصوات الطائرات والصواريخ التي أمطرت بها القطاع، لكن بعد مضي ساعات عادت وانكفأت. هكذا تجد إسرائيل نفسها، مرة أخرى، أمام النتيجة نفسها: العودة إلى المعادلة السابقة.

تدرك إسرائيل أنها في الوقت الذي تسعى فيه إلى عدم التسبب بفتح جبهة مفتوحة مع القطاع، وجدت نفسها مضطرة للارتقاء في الاعتداء، بقدر، والسبب أن القضية تتجاوز مفاعيل مقتل جندي في الجيش. وترى تل أبيب أن المبادرة إلى قتل جندي على السياج مع القطاع، كشف عن محدودية فعالية الرسائل الردعية التي توالت عليها خلال الأسابيع الماضية. وأظهر أيضاً أن فصائل المقاومة مصممة على الدفاع عن شعبها ونفسها في مواجهة الاعتداءات، وهو ما سيساهم في تضييق خيارات إسرائيل.

مع ذلك، كلما فشلت إسرائيل في خياراتها، فإن ذلك يدفع إلى أن تكون الجولة التي تلي أشد من سابقتها، لكنها حتى الآن ستبقى مضبوطة بمجموعة اعتبارات ما زالت حاضرة في وعي وخلفية صنّاع القرار السياسي والأمني، وتلتقي جميعها حول ضرورة تجنّب أي مواجهة واسعة متدحرجة مع القطاع.

من الواضح أن فصائل المقاومة مدركة تماماً للقيود التي تفرض نفسها على مؤسسة القرار الإسرائيلي التي لم تنجح في خلق انطباع مخالف من خلال رسائل التهويل والظهور كمن ينتظر لحظة القرار للانقضاض. ومن أبرز الرسائل التي سبقت الجولة الأخيرة، ما أدلى به وزير الأمن أفيغدور ليبرمان، الذي أخذ دور المحلل الذي يشرح كيف أن إسرائيل استنفدت محاولاتها وبات الجمهور ملتفاً حول خيار العمل العسكري الواسع، باعتبار أن المؤسسة السياسية قد جربت كل السبل البديلة، لكن هذه المحاولات فشلت. ومن الواضح أن حجم الجولة الأخيرة مَدَفَ أيضاً إلى محاولة تبديد التقدير السائد لدى الأطراف الفلسطينية بأن إسرائيل مردوعة عن توسيع نطاق العدوان، تجنباً لتدحرج لا تريده في هذه المرحلة. وحول ذلك، رأى رئيس معهد أبحاث الأمن القومي، اللواء عاموس يادلين، أن «حماس شخّصت عدم رغبتنا في جولة إضافية في غزة»، مضيفاً أنها «شخصت تقريباً من طريق الصدفة التظاهرات والبالونات (الحارقة)، كما رأت أن إسرائيل مرتدعة جداً». ورأى أن «السؤال الاستراتيجي هو ماذا تريد دولة إسرائيل أن تنجز مقابل قطاع غزة؟».

مشكلة إسرائيل أنه ليس لديها أفق في مواجهة تصميم سكان قطاع غزة الذين يتمسكون بخيار المقاومة. وعلى هذه الخلفية، أكد رئيس الوزراء السابق، والمسؤول عن عدوان «الرصاص المسكوب»، إيهود أولمرت، أن «نتيجة عملية عسكرية (في غزة) ستكون عدداً كبيراً من الضحايا الإسرائيليين وأيضاً الفلسطينيين ومن بينهم مدنيون كثر... وفي نهاية عملية ستستمر شهراً أو شهرين، وسيطلق خلالها عدد لا يحصى من الصواريخ، سنعود بالضبط إلى الوضع الذي كنا فيه عشية العملية... لذلك فإنها لن تساعد ولن تغيّر ولن يكون لها تأثير ولن تفيد». واقترح أولمرت على القيادة السياسية «عدم التهديد بخطة، يعرف الطرف الثاني أنها غير عملية وأنه في نهاية المطاف نحن بأنفسنا سنتهرب من تنفيذها».

أيضاً، كشفت الجولة الأخيرة عن أن الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، حريصان على عدم الانجرار إلى عملية عسكرية. ولذلك امتنعت إسرائيل عن استهداف قياديين في «حماس» وفصائل المقاومة، وفي الوقت نفسه امتنعت الأخيرة عن إطلاق صواريخ باتجاه عمق الأراضي الإسرائيلية. وهو ما يوضح أن الطرفين أيضاً، يدركان الخطوط الحمراء لكل منهما، ويسعى كل منهما إلى عدم اختبار الآخر. وأتى مقتل الجندي ليذكر الجمهور الإسرائيلي بأن اتساع نطاق المواجهة ينطوي على خسائر مؤلمة، وأن الأمر لن يقتصر على ما تسببه الطائرات الورقية والبالونات الحارقة.

وفي هذا الإطار، كشف المعلق السياسي في صحيفة «معاريف»، بن كسبيت، أن هناك اجماعاً في المجلس الوزاري المصغر، باستثناء وزير الإسكان يؤاف غالانت، «لا أحد، ولا حتى نفتالي بينيت، مستعد لإرسال الجيش الإسرائيلي إلى داخل القطاع ودفن 70 جندياً بسبب الطائرات الورقية والبالونات الحارقة». وفي مؤشر على موقف الجمهور من هذا السيناريو، لفتت محللة الشبكات الاجتماعية في الشرق الأوسط، في معهد أبحاث الأمن القومي، أوريت برلوف، إلى أنها لاحظت أن كل التعليقات على موقف عضو المجلس الوزاري المصغر نفتالي بينيت المعروف بمواقفه المتطرفة ضد قطاع غزة، طالبت الوزير بـ«ألا تكون هناك عملية برية في القطاع، نعم للغارات الجوية، ولا لدخول بري»، مشيرة إلى أن «ناخبي بينيت ومتابعيه لا يريدون تصعيداً ولا حرباً في غزة».

في ضوء تكرار الجولات القتالية في الأسابيع الأخيرة، والقلق من دينامية التصعيد، ذكرت تقارير إعلامية إسرائيلية أن الأجهزة الأمنية ستوصي الحكومة بالتخفيف عن سكان القطاع، في محاولة لتعزيز وتطبيق التفاهمات التي جرى التوصل إليها بين «حماس» وإسرائيل بوساطة مصرية. ومن المتوقع أن تعلن تل أبيب تسهيل دخول البضائع عبر معبر كرم أبو سالم وزيادة مساحة الصيد التي انخفضت بعد التصعيد الأخير في قطاع غزة. في السياق نفسه، ذكرت صحيفة «إسرائيل اليوم» أنّ «إسرائيل لم يعد بإمكانها التهرب من سؤال نفسها عمّا تريد تحقيقه في القطاع، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وما إذا كانت مستعدة لأن تفعل من أجل ذلك». ورأت أن أحداث نهاية الأسبوع الماضي توضح أنه «لم يعد بالإمكان التهرب من مناقشة ذلك، وينبغي أن يكون ذلك في أقرب وقت».